

موازنة المواطن ٢٠١٠

لماذا «موازنة المواطن»

تصدر وزارة المالية في لبنان، بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد، "موازنة المواطن" للعام ٢٠١٠، وذلك في مبادرة هي الأولى من نوعها في لبنان.

إن "موازنة المواطن" هي وثيقة تتوجه إلى المواطن اللبناني، وتهدف إلى إشراكه بشكل أكثر فاعلية في النقاش العام حول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع المالية وسياسات الحكومة التي تعبر عنها الموازنة العامة، والتي تعنيه في حياته اليومية.

وإذا كان لبنان ينضم هذه السنة إلى نادي الدول التسع عشرة حول العالم التي تصدر "موازنة المواطن"، فإن وزارة المالية اللبنانية عازمة على أن تصدر هذه الوثيقة سنويا كجزء لا يتجزأ من وثائق الموازنة العامة، تماشيا مع سياستها الإصلاحية المستمرة منذ سنوات، والهادفة إلى ترسيخ الشفافية نهجا، وتوسيع إطارها، وتطوير وسائلها وآلياتها. وفي هذا الصدد، تعمل وزارة المالية على تعزيز الشفافية في الموازنة منذ ٢٠٠٥ وقد تقدمت في ٢٠١٠ بموازنة تشمل نفقات كانت سابقا خارج الموازنة إستنادا إلى مبدأ شمولية الموازنة. وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن وزارة المالية تنشر - وبهدف تعزيز الشفافية - تقارير شهرية، فصلية وسنوية، حول تطور نتائج المالية العامة بالإضافة إلى عدد من التقارير المتخصصة.

رئيساً الحسن
وزير المالية

أهداف موازنة العام ٢٠١٠

أولاً: تحقيق زيادة ملحوظة في مجموع الانفاق على التقديرات الصحية والاجتماعية بحيث تشمل المواطنين كافة، خصوصاً أولئك الذين هم بأمر الحاجة لهذه الرعاية.

ثانياً: تحقيق زيادة كبيرة في مجموع الانفاق الاستثماري في مختلف القطاعات والمناطق اللبنانية كافة، مما يفعل حركة النمو في الاقتصاد من جهة، ويعزز الانماء المتوازن من جهة أخرى.

ثالثاً: برمجة تسديد مستحقات الدولة لمؤسسات القطاعين العام والخاص.

رابعاً: الحفاظ على وتيرة احتواء نمو الدين العام عبر المحافظة على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، أي بمعنى إبقاء نمو الدين العام أقل من نمو الاقتصاد الكلي.

فرضيات إعداد الموازنة:

أعدت الموازنة بناءً على الفرضيات الماكرو إقتصادية التي كانت متوقعة أثناء تحضير الموازنة:

- نسبة نمو إقتصادي حقيقي تعادل ٤,٥% بحيث تبلغ قيمة الناتج المحلي ٥٦,٤٠٦ مليار ليرة
- نسبة تضخم توازي ٢,٧% وهو المعدل المستخدم لتصحيح الناتج المحلي

ملاحظة:

إن الأرقام المعروضة في ما يلي هي تلك الواردة في مشروع موازنة ٢٠١٠ كما أرسل إلى مجلس النواب في ٩ تموز ٢٠١٠ ولا تشمل التعديلات التي أدخلت عليه لاحقاً.

النفقات والواردات

الواردات
١٢,٨٨٠ مليار ليرة لبنانية

النفقات
١٩,٥٣٨ مليار ليرة لبنانية

العجز
٦,٦٨٥ مليار ليرة لبنانية

١- ما هي «موازنة المواطن»؟

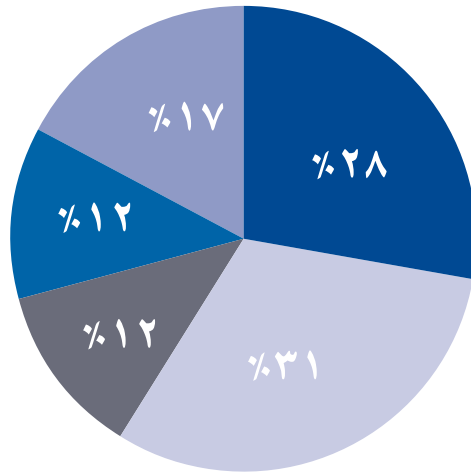
- هي وثيقة مبسطة لمشروع الموازنة العامة تلخص أهم الأرقام الواردة في مشروع الموازنة، كما قدّمتها وزارة المالية، وقبل أن يصادق عليه مجلس النواب.
- هي وثيقة تتوجه الى المواطنين، وتوضح، بشكل مبسط، كيفية جباية الواردات ومصادرها المتنوعة، وكيفية توزيع الإنفاق العام على القطاعات المختلفة.
- هي وثيقة تمكن المواطنين من الاطلاع على التوجّهات المالية العامة للحكومة، وبالتالي تساعدهم على التعرّف إلى السياسات الحكومية التنموية وتقييم مدى ترجمتها لمطالبهم، مما يتيح لهم أن يحددوا موقفهم من مشروع الموازنة العامة لناحية تلبّيها مطالب يعتبرونها حيوية، كالتقديرات الصحية والاجتماعية. كما تسمح هذه الوثيقة بمراقبة مدى مردودية وفعالية الإنفاق بالنسبة إلى نوعية الخدمات المقدّمة.
- هي إحدى وثائق الموازنة الأساسية الثماني التي تشمل بحسب المعايير العالمية: ١- فذلّكة الموازنة، ٢- مشروع الموازنة العامة، ٣- الموازنة العامة بعد إقرارها، ٤- التقارير الدورية، ٥- التقرير نصف السنوي، ٦- تقرير نهاية العام، ٧- تقرير ديوان المحاسبة.
- هي وثيقة تصدرها وزارة المالية سنويا اعتباراً من العام ٢٠١٠.

٢- ما هو مضمون «موازنة المواطن»؟

تتضمن «موازنة المواطن» عرضاً للأهداف العامة والنفقات والإيرادات الحكومية، مع التركيز على قطاعات تعني حياة المواطنين اليومية، كالخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وضمن اجتماعي، والخدمات العامة كالكهرباء، إضافة إلى عرض لأرقام الدين العام ومكوناته.

٣- كيف تم تحضير «موازنة المواطن»؟

لقد تمّ اختيار مضمون «موازنة المواطن» ليتلاءم مع أولويات المواطن بعدما قام فريق الباحثين في الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، بالتعاون مع وزارة المالية، بإجراء مقابلات مع عينة من المواطنين، بالإضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني، بغية تحديد المعلومات التي يودون الحصول عليها.



مجموع النفقات
١٩,٥٣٨ مليار ليرة

- دفع الفوائد ٣١%
- الانفاق على الموظفين ٢٨%
- النفقات الاستثمارية ١٧%
- دعم الكهرباء ١٢%
- نفقات جارية أخرى ١٢%

الدين العام (بحسب مشروع موازنة ٢٠١٠)

الدين العام القائم
٨٣,٠٥٤ مليار ليرة لبنانية

نسبة الدين من الناتج
المحلي ١٤٧,٤٧%

تبلغ خدمة الدين العام ٦,١٠٠ مليار ليرة أي بزيادة ٦٠ مليار ليرة عما كانت عليه في العام ٢٠٠٩ أو ما نسبته ١%

الانفاق المرتقب

الإنفاق على الموظفين ٥,٥٣٤ مليار ليرة

التحويلات لموازنات
المؤسسات العامة
الادارية
٢٩٠ مليار ليرة

الجامعة اللبنانية
٢٣٨ مليار ليرة

المركز التربوي للبحوث والانماء
١٥ مليار ليرة

مجلس الانماء والاعمار
٢٢ مليار ليرة

الرواتب والأجور
وملحقاتها
٣,٨٤٤ مليار ليرة

التقديمات الصحية والمدرسية
والاجتماعية للقوى الامنية
والعسكرية
٤٠٠ مليار ليرة

تحويلات الى تعاونية موظفي الدولة
٢١٠ مليار ليرة

تحويلات الى صناديق تعاضد
القضاة ومعاونيهم والنواب
وموظفي البرلمان
٣٢ مليار ليرة

معاشات التقاعد
وتعويضات نهاية الخدمة
١,٤٠٠ مليار ليرة



الانفاق على الاقضية
في جنوب لبنان عبر
صندوق الجنوب
٦٩ مليار ليرة

الانفاق على معالجة
آثار حرب تموز ٢٠٠٦ عبر
الهيئة العليا للاغاثة
٢٧٥ مليار ليرة

نفقات أخرى

الانفاق على الشؤون
والمحاكم الدينية
٢١ مليار ليرة



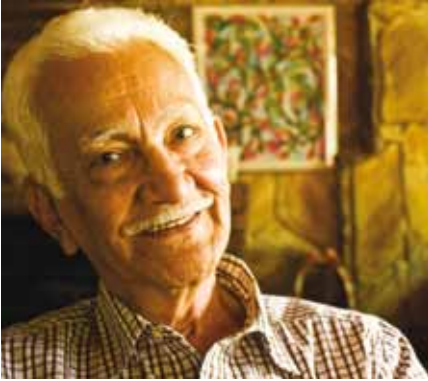
الخدمات الأمنية

موازنة الدفاع الوطني (الجيش
والأمن العام وأمن الدولة)
١,٧٤٢ مليار ليرة

موازنة القضاء والأمن (السلطة
القضائية وقوى الامن الداخلي)
٩٤٧ مليار ليرة



خدمات صحية وإجتماعية



الرعاية الإجتماعية - العمالة

حويلات إلى الصندوق الوطني
للضمان الاجتماعي

٣٥٥ مليار ليرة

← زيادة مساهمة الخزينة في
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
بمبلغ ١١٠ مليارات ضمنها ٥٠ ملياراً
لسد عجز صندوق الضمان الإختياري

وزارة الشؤون الاجتماعية
١٤٣ مليار ليرة منها:

- دعم الهيئات التي لا تتوخى الربح:
١٠٠ مليار ليرة (مساعدات
اجتماعية للمعوقين والنساء
المهمشات والأطفال وذوي
الاحتياجات الخاصة والعجزة
- دعم مراكز الخدمات الاجتماعية
وفروعها المحلية: ١٥ مليار ليرة
← زيادة قدرها ١٤ مليار ليرة



الخدمات والتقديمات الصحية

تغطية النفقات الصحية
للمواطنين غير المشمولين بضممان
صحي

٣٢٠ مليار ليرة

دواء مدعوم من وزارة الصحة
٩١ مليار ليرة

← زيادة قدرها ٣٠٪ لنفقات
الاستشفاء والأدوية بسبب زيادة
الأدوية الحديثة



الإنفاق على الخدمات التربوية **١,٢٩٣ مليار ليرة**

زيادة دعم صناديق المدارس
الرسمية بمبلغ ٢٣ مليار ليرة
ليبلغ **٨١ مليار ليرة** تشمل:

- بدل ساعات تدريس: ٥١ مليار ليرة
- برنامج لمكافحة التسرب المدرسي:
١٧ مليار ليرة
- برنامج تعليم المواد الإجرائية: ١٣
مليار ليرة

دعم المدارس الخاصة المجانية:
٤٦ مليار ليرة

البنى التحتية

- صيانة الجامعة اللبنانية وتأهيلها وتحديثها: ٤٢ مليار ليرة
- استكمال توسيع مطار رفيق الحريري الدولي وتأهيله: ١٠ مليارات ليرة
- البنى التحتية للنقل العام: ٢٠ مليار ليرة
- بناء السجون وأبنية قوى الأمن الداخلي وتوسيعها: ٥٢ مليار ليرة
- البنى التحتية لامدادات المياه: ١٨٢ مليار ليرة منها:
 - استملاك أراض: ٧٦ مليار ليرة
 - بناء سدود: ١٠١ مليار ليرة
 - إنشاء الطرق وتأهيلها وصيانتها: ٧١٢ مليار ليرة
- المشاريع التي يتولى تنفيذها مجلس الإنماء والإعمار: ١,٠٧٤ مليار ليرة، موزعة كالتالي:
 - مشاريع ممولة من أطراف مانحة: ٤٥٠ مليار ليرة
 - التمويل المحلي للمشاركة في المشاريع الممولة من أطراف مانحة والتي ينفذها المجلس: ١٨٢ مليار ليرة
 - مشاريع لوزارات عدة يتولى تنفيذها المجلس: ٤٤٢ مليار ليرة

النشاطات الإقتصادية



الكهرباء والغاز والنفط

توسيع شبكة الغاز الطبيعي
وإعادة بناء خزانات النفط في
طرابلس
٦٠ مليار ليرة

أشغال كهربائية لانتاج ٧٠٠
ميغاوات
٤١٤ مليار ليرة

دعم فاتورة الكهرباء للمواطنين
وسد عجز كهرباء لبنان
٢,٣٦٩ مليار ليرة



الانفاق على مهجري الحرب الأهلية **١٣٤ مليار ليرة تشمل:**

وزارة المهجرين
٨ مليارات ليرة

الصندوق المركزي للمهجرين
١٢٧ مليار ليرة



القطاع الزراعي

وزارة الزراعة
٧٨ مليار ليرة

- ← زيادة النفقات بقيمة ٢٥ مليار ليرة
- المشروع الاخضر: ٢٣ مليار ليرة
 - دعم مصلحة الابحاث العلمية الزراعية: ١٠ مليارات ليرة
 - مواد مخبرية ومبيدات وأسمدة: ٧ مليارات ليرة

دعم الصادرات الزراعية عبر
تشجيع برامج المؤسسة العامة
لتشجيع الاستثمارات
٢٢ مليار ليرة



الإيرادات المرتقبة

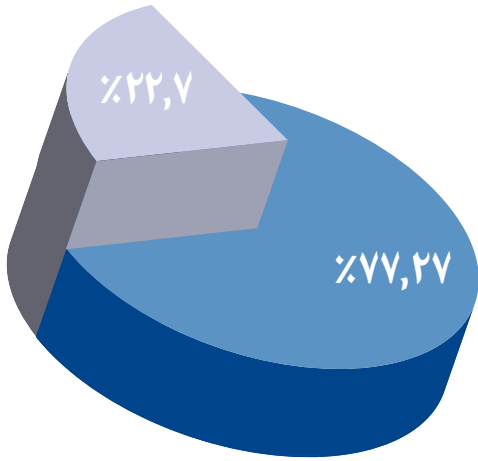
أهمّ الاعفاءات الضريبية (-)

- الاعفاء من رسوم التسجيل في المدارس الرسمية ورسوم الامتحانات
- خفض الغرامات على الضرائب والرسوم بنسبة ٩٠٪ بما فيها غرامات البلدية وأوامر التحصيل وغرامة رسوم السير ووكالات بيع السيارات
- إعفاء السيارات الصديقة للبيئة (Hybrid) من الرسوم الجمركية
- زيادة المبلغ غير الخاضع لضريبة الاملاك المبنية للمالك الذي يسكن منزله الى ٩ ملايين ليرة بدلاً من ٦ ملايين
- تمديد مهلة التصريح وتسديد ضريبة الاملاك المبنية قبل الاول من نيسان على أساس تقويم ذاتي، لجميع المكلفين وبغض النظر عن القيمة التأجيرية للعقار
- زيادة قيمة التنزيل على رسم الانتقال للورثة من الدرجة الاولى بنحو ثلاثة أضعاف.

أهمّ الزيادات الضريبية (+)

- زيادة الضريبة على فوائد الودائع المصرفية من ٥٪ الى ٧٪
- زيادة رسوم التسجيل العقاري من ٥٪ الى ٧٪ للشطر الذي يزيد عن ٧٥٠ مليون ليرة

الواردات الضريبية



مجموع الواردات
١٢,٨٨٠ مليار ليرة

الواردات الضريبية
الواردات غير الضريبية

الواردات غير الضريبية

الإيرادات من مؤسسات عامة
٢,٢٧٩ مليار ليرة
أبرزها:
إيرادات من قطاع الإتصالات
١,٨٩٤ مليارات ليرة



الضريبة على الدخل
٢,٢١٤ مليار ليرة

ضريبة على الأملاك
٩٧٧ مليار ليرة

الضرائب المحلية على السلع والخدمات
٥,٤٩٤ مليار ليرة

- الضريبة على القيمة المضافة: ٢,١٤١ مليار ليرة
- الضريبة على الاستيراد والتجارة: ٨٢٩ مليار ليرة



نماذج من مشاريع إنمائية

مشروع نفق البربير

وصف المشروع: سيتم إلغاء جسر البربير الحالي وهو جسر حديدي شيد قديماً ويشكو حالياً من شوائب في الاساسات وفي الركائز، وتشديد نفق بديل عنه. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تأهيل البنى الفوقية وكافة التقاطعات التي تؤدي إلى منطقة وسط بيروت، وتحوير وتأهيل كافة الخدمات العائدة لهذه الأعمال مع تأمين الطرق الجانبية (side roads) وشبكة الإنارة اللازمة.

المدة الزمنية: ١٦ شهراً من المتوقع أن تنتهي في شهر شباط ٢٠١١ وتتوزع على الشكل التالي:

- حضر النفق (٣ أشهر)
- صب بلاطات (٢ أشهر)
- انشاء جدران يمين ويسار النفق (٦ أشهر)
- تأهيل البنى الفوقية واستكمال الخدمات (٤ أشهر)

كلفة المشروع والتمويل: تبلغ كلفة المشروع حوالي ستة (٦) ملايين دولار أميركي ممول من قرض مقدم من البنك الاسلامي للتنمية ومن بلدية بيروت.



مشروع تأهيل ساحة البوابة، شارع الحمرا ومنطقة الجعفر في صور

وصف المشروع: في إطار مشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدنية الذي تستفيد منه خمس مدن، سيتم تنفيذ الأشغال التالية في

- ساحة البوابة، شارع الحمرا ومنطقة الجعفر الواقعة في منطقة صور:
- تأهيل الطرق والساحات العامة والأرصفة
- تأهيل واستحداث مواقف للسيارات الخاصة والعمومية والسياحية
- تأمين كافة اللوازم المدنية: إنارة، إشارات للمشاة، مقاعد...
- استبدال السوق الشعبي الحالي عند ساحة البوابة بسوق جديد
- تأهيل وتنظيم ساحة القسم
- استحداث مساحات خضراء
- تنظيم خطة سير جديدة للمدينة التاريخية
- تأهيل البنى التحتية من كهرباء ومياه أسنة وتصريف مياه الأمطار

المدة الزمنية: باشر المتعهد بالعمل بتاريخ ٢٠/٠٦/٢٠٠٩ ومن المتوقع الانتهاء من الأشغال منتصف عام ٢٠١١.

كلفة المشروع والتمويل: تبلغ الكلفة التقديرية للمشروع خمسة (٥) ملايين دولار أميركي. وهي جزء من الميزانية المرصودة لمشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدنية والتي تبلغ ٦٥ مليون دولار أميركي ممول من قبل البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والحكومتين الإيطالية واللبنانية.

الهبّات والقروض المقدّمة في مؤتمر «باريس ٣»

بعض الاصلاحات المطبقة:

على الصعيد التربوي: وضع المرسوم التطبيقي لقانون الزامية التعليم من ٦ سنوات الى ١٥ سنة، بالاضافة الى اعداد برنامج لمكافحة التسرب المدرسي.

على الصعيد الصحي: البدء باصلاح القطاع الدوائي عبر مراجعة سعر ١.٩٢٧ دواءً، ونتيجة ذلك تم خفض أسعار ٨٦٢ دواءً بنسبة ١٦,٧٦ في المئة.

على الصعيد الاقتصادي: تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة على إعداد قوانين حول تحسين بيئة الأعمال.

على الصعيد المالي- الاقتصادي:

البدء بتحديث الادارة الضريبية عبر استحداث خدمات الحكومة الالكترونية حول الضرائب وامكان تحصيل الجبايات عبر خدمة "ليبان بوست".

على صعيد الاتصالات: وضع آليات وخطط عملية لخدمات الحزمة العريضة للانترنت السريع. (Broadband)

أبرز الدول والاطراف

المانحة: البنك الدولي، المفوضية

الاوربية، صندوق النقد الدولي، بنك الاستثمار الاوربي، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة العربية السعودية، الى جانب عدد آخر من الدول الاوربية والآسيوية.

أشكال الدعم:

المشاريع دعم المؤسسات والادارات العامة والوزارات وهي: وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة العامة، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وزارة الطاقة والمياه، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الهيئة الناظمة للاتصالات، ومصرف لبنان.

الأهداف:

لبنان في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧ في العاصمة الفرنسية باريس. قدمت الحكومة اللبنانية خلال المؤتمر الورقة الاصلاحية المسماة "خطة النهوض واعادة الاعمار والاصلاح" التي تهدف إلى تحفيز النمو ويجاد فرص عمل جديدة وخفض الدين العام. وبشكل محدد أكثر، يهدف برنامج الاصلاح هذا الى رفع معدل النمو الحقيقي الى ما بين ٤ في المئة و ٥ في المئة سنوياً على الاقل خلال السنوات الخمس المقبلة بما يؤدي الى تحسين المؤشرات الاجتماعية وخفض الفوارق بين المناطق اللبنانية.

أرقام وحقائق:

٢٠٠٩، بلغ إجمالي قيمة تمهّدات «باريس ٣» المالية التي تم توقيع اتفاقات في شأنها ٥.٨٧٢ مليون دولار. ويمثّل هذا المبلغ ٧٨ في المئة من تمهّدات «باريس ٣» أي بارتفاع ٧ في المئة مقارنة مع العام السابق. وتنقسم هذه الالتزامات الى ٢٥ في المئة على شكل هبات و ٧٥ في المئة منها على شكل قروض.

ملاحظة: لم تلاحظ المساعدات والقروض الممنوحة للبنان في «باريس ٣» في مشروع موازنة العام ٢٠١٠. وقد خصصت هذه الزاوية لـ «باريس ٣» بناءً على نتائج المقابلات الاستشارية.

الاتصال بنا

لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقع وزارة المالية على العنوان التالي:

www.finance.gov.lb



الجمعية اللبنانية
لتعزيز
الشفافية
الفساد

www.transparency-lebanon.org

